

## من أوراق موسم أصيلة الدولي الخامس عشر ندوة الهوية والتنوع والأمن الثقافي

جامعة المعتمد بن عباد الصيفية (الدورة ٢٨) ١ - ٢ يوليو (تموز) ٢٠١٣

# التنوع والحوار والأمن الثقافي

يحيى يخلف

- فلسطين -

لا شك أن إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي الصادر عن مؤتمرها العام في دورته الحادية والثلاثين (تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠١) يعتبر من أبرز وأهم الوثائق الدولية التي أجمعت عليها دول العالم، لمواجهة تحديات العولمة، والأصولية، والإنغلاق، والرؤى ذات البعد الواحد، ولفتح آفاق تعزز منظومة القيم المرتبطة بالديمقراطية، والحريات العامة، والحوار، والتنمية، وحقوق الانسان. جاء هذا الاعلان في وقت تفاقمت فيه ممارسات الاصولية والتعصب، وضافت به مساحة التعددية، والتسامح، والعدالة الاجتماعية، والخصوصية، في مطلع قرن جديد يتعين ان تنتقل فيه البشرية الى مرحلة جديدة من التعاون، والتعايش، والتسامح والحوار.

وقد عبر المدير العام لليونسكو آنذاك السيد كواشيرو ماتسورا عن أمله في ان يكتسب هذا الاعلان القوة نفسها التي اكتسبها الاعلان العالمي لحقوق الانسان.(١)

حدد هذا الاعلان مفهوم التنوع كسمة مميزة للبشرية: يعزز طاقاتها، وقيمها الانسانية، ويحفز على تعميق الديمقراطية، والتعددية الثقافية، وتعدد الهويات، وأشكال التعبير، والخصوصيات، والتداول الحر للأفكار والانتفاع المنصف للثقافة، والانفتاح على ثقافات الغير، واحترام الذاتيات الثقافية في كنف التعددية، واعتبار كل ثقافات العالم ملكاً للبشرية جمعاء، وأكد على اهمية وضرة الدفاع وتوفير الحماية للثقافات المهددة بالاندثار او المعرضة للخطر بسبب الحروب او التعصب.

لقد استقبل المشاركون في الدورة الحادية والثلاثين ٢ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠١، الاعلان العالمي

للتنوع بالتصفيق والتهافت نظرا لما تحمله ديباجة الاعلان من قيم ثمينة، وازداد التفاؤل بدور أكبر للثقافة التنويرية العالمية في حياة البشر لنشر قيم المساواة والتسامح والتعددية والديمقراطية والتنمية البشرية وحماية التراث ووضع المنتج الابداعي السمعي والبصري في المكان العالي الذي يستحق. ولكن لم يمض وقت طويل حتى واجه هذا الاعلان عقبات خطيرة تهدد بتفريغه من مضامينه عندما قررت اليونسكو تحويل الاعلان الى تشريعات عالمية اذ انقسم المجتمع الدولي آنذاك الى رؤيتين: رؤية ترى ضرورة خصخصة الثقافة واعتبارها سلعة يتعين ان تخضع لشروط منظمة التجارة العالمية، وتطالب باقصاء الدولة عن التدخل بشأنها وتمويلها.

ورؤية ثانية تعتبر الثقافة قيمة عليا من القيم الانسانية وانها ليست سلعة خاضعة للعرض والطلب وان الانتفاع بها حق من حقوق الانسان.(٢)

وقد تزعمت الولايات المتحدة وبعض حلفائها الرؤية الاولى كما تزعمت فرنسا وبعض الدول الاوروبية الرؤية الثانية.

وكتب هذه السطور، شارك في العديد من الندوات في فرنسا واسبانيا عندما كان وزيرا للثقافة خلال الاعوام ٢٠٠٣-٢٠٠٦، ندوات ناقشت الثقافة كحق من حقوق الانسان وانحازت الى مقولة ان الثقافة قيمة وليست سلعة.

وأسفر الجدل بين الرؤيتين عن الوصول الى منتصف المسافة، اذ جمعت التشريعات بين الثقافة والسلعة، وان كانت قد اكدت على ان السلعة تنقل ما تحمله الثقافة من ابعاد انسانية.

وعلى الرغم من مرور اثني عشر عاما على هذا الاعلان، فانه يبدو كما لو أنه (فلسفة اخلاقية) يتردد صداها في احاديث الخبراء، وفي أروقة اليونسكو، وترفع بعض مضامينه كشعارات، وخاصة في الندوات المتخصصة بالسياسات الثقافية او الحديث عن التنمية، او حوار الحضارات، وحوار الثقافات.. الخ، غير ان صدى الحديث من قبل خبراء او مفكرين يجري في قاعات مغلقة، ولا يجد صدى، او تطبيقا عمليا في المشهد العالمي او السياسة الدولية.

بل ان الولايات المتحدة وبعض دول الغرب، والتي وقعت على بيان التنوع الثقافي العالمي وقفت بضراوة ضد طلب فلسطين الحصول على العضوية الكاملة في منظمة اليونسكو، مما يعني حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه الثقافية والتربوية والعلمية، ولكن أغلبية عظمى من الدول التي تلتزم بالقانون الدولي، والاخلاقيات العالمية صوتت الى جانب حق الشعب الفلسطيني في الانتفاع بالثقافة والمشاركة فيها.

ومما يدعو الى الاستغراب، ان الولايات المتحدة أوقفت التزاماتها ودعمها المالي لمنظمة اليونسكو

عقاباً لها لقبول العضوية الكاملة لفلسطين.

في العقد الاخير من تاريخ المجتمعات البشرية، تفاقمت الصراعات والحروب، والازمات الاقتصادية، وازدادت الفجوات المعرفية في دول العالم الثالث، وتراجعت الحريات العامة، وازداد الفقر والبطالة، وازداد الانغلاق والتعصب والارهاب، ولم تعد القيم او الفلسفة الاخلاقية هي التي تجد الحلول في فوضى عمت العديد من اقطار العالم، ومنها الاقطار العربية. وبقيت القضية المركزية للأمة العربية، القضية الفلسطينية دون حل عادل، وظل الشعب الفلسطيني يرزح تحت الاحتلال. وعلى الرغم من ذلك، يتعين علينا وعلى كل أولئك الذين يتسمون بالحكمة ويدافعون عن قيم الحرية والديمقراطية والمساواة والتسامح والتعددية والحوار، يتعين علينا جميعاً الا نفقد الأمل والا نتنازل عن القوة الاخلاقية للفكر الانساني.

ولا شك ان انعقاد مثل هذه الندوة في مهرجان عالمي، مثل مهرجان أصيلة المصنف في صدارة المنتديات العالمية، يحتم علينا ان نؤكد على قوة الثقافة في السياسة والدعوة الى تحويل مبادئ حوار الثقافات واحترام التنوع وحماية الثقافات المهتدة الى شعارات قابلة للتطبيق، وأهمية نشر وتعميم مبادئها ونتائجها من خلال كل وسائل الاعلام وان يكون يوم ٢١ أيار / مايو من كل عام يوماً وطنياً في جميع دول العالم وهو اليوم الذي قرره الأمم المتحدة ليكون اليوم العالمي للتنوع الثقافي.(٣) وبالرغم من جهود منظمات دولية كمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، وجهود مفكرين وكتاب ونخب سياسية، فان الثقافة المعرفية الخاصة بالتنوع بمعناه وتفصيله، لم تنتشر بعد بالقدر الكافي، ولم تصبح سياسة في العديد من دول العالم، سواء ما يسمى بالعالم الثالث أو دول الاطراف، او في ما يسمى بدول المركز، فما زال هناك تعصب وانغلاق نحو ثقافات المهاجرين وعدم احترام ذاتياتهم وتوفير الحماية لهم في الدول العريقة التي تنتهج الديمقراطية، وما زالت الحروب في بعض دول افريقيا تتخذ بعداً قُبلياً وإثنيّاً ومعتقدياً، كما ان ما سميناه بالربيع العربي، الذي من المفترض ان يأتي للشعوب العربية بالحرية والديمقراطية والكرامة الانسانية، ما زال يشهد بوادر اندلاع عنف طائفي، وتهديد للسلم الاهلي، بل ويهدد تراثاً عريقاً بالتدمير من قبل اصوليات منغلقة.

وفي فلسطين يتعرض تراث فريد للعبث والانتحال والتدمير على ايادي سلطات الاحتلال الاسرائيلية في عموم الاراضي الفلسطينية المحتلة، وبشكل خاص في مدينة القدس، اذ تتعرض المدينة الى عملية تهويد وتغيير طابعها الحضاري والانساني، وتأتي هذه الاجراءات من دولة احتلال تصنف نفسها ضمن الدول التي تنتهج النظام الديمقراطي علماً ان الاحتلال والاستيطان يتنافيان مع القانون الدولي، والديمقراطية، والاخلاقيات العالمية.

إن ثقافة التنوع البشري الخلاق ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالديمقراطية، الديمقراطية الحقة وليس الديمقراطية

ذات البعد الواحد، فالديمقراطية على الصعيد العالمي ما زالت بحاجة الى ان يكون التنوع جزءاً من مضمونها، وعدم الاكتفاء بمعناها التقليدي الذي يحدد عناصرها بفصل السلطات، والاحتكام الى صندوق الاقتراع، وحماية الحريات العامة، وحرية الصحافة.. الخ. ويتعين ان يصبح الاعلان العالمي الذي اطلقته اليونسكو حول التنوع الثقافي بمضامينه كافة السمة البارزة لتجليات الديمقراطيات العالمية.

والحديث عن بروز ظاهرة الاصوليات المتعصبة والمنغلقة التي تسيّس الدين، وتوظفه توظيفاً خاطئاً، وتجرده من قيمه العليا كالتسامح، والمساواة، وحماية حقوق الانسان، وسائر القيم، وتجرده من الوسطية والاعتدال، وتشوه صورته كما تفعل القاعدة التي تمارس الارهاب باسم الدين، الحديث عن هذا يدفعنا ايضاً الى محاولات الحركات الاسلامية التي ركبت موجة ما سميناه بالربيع العربي، وما تفرع عنها من سلفيين وتكفيريين، من تسييس الدين وتوظيفه، ومن الوصول الى الحكم عبر ديمقراطية صندوق الاقتراع ثم الهيمنة على الدولة، وتحويلها الى دولة دينية تخضع لدستورهم ورؤيتهم الاحادية للشريعة واستعمال الديمقراطية لمرة واحدة، وتأثير ذلك على القيم الثقافية وعلى التراث الحضاري والانساني. كل ذلك يدفعنا الى القول ان تسييس الدين يتناقض مع القيم العليا التي جاءت بها الاديان، ويتناقض بالتأكيد مع التنوع الثقافي وثقافة التسامح والاعتدال والمواطنة.

وتتجلى الممارسات اليمينية والأصولية المنافية للديمقراطية والقيم الانسانية، وللتنوع بشكل خاص في سياسات وأفعال الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة، خصوصاً حكومة بنيامين نتنياهو الحالية التي يسيطر عليها المستوطنون والمتطرفون الاصوليون الذين يقودون اسرائيل الى مزيد من التطرف والانغلاق، ويتمثل ذلك في الماضي قدماً في التوسع الاستيطاني في الاراضي الفلسطينية، واطلاق يد المستوطنين في مصادرة الاراضي، والقيام بأعمال ارهابية لترويع أهالي القرى الفلسطينية واقتلاع أشجارهم، وحرق محاصيلهم، وتدنيس مساجدهم، وقطع طرق مواصلاتهم.

كذلك يصدر الكنيست (البرلمان) المزيد من القوانين العنصرية الموجهة لمحاصرة الاقلية العربية الفلسطينية داخل اسرائيل.

ومن جهة أخرى تصر اسرائيل على ان تعترف السلطة الفلسطينية باسرائيل كدولة يهودية، وتهدف من وراء ذلك، المس بالوجود العربي داخل اسرائيل، والغاء حق العودة للاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في مخيمات الداخل ومخيمات اللجوء والشتات.

ان فكرة يهودية الدولة جاءت لتقطع الطريق على استئناف المفاوضات، وتخريب جهود وزير الخارجية الاميركية بهذا الصدد، وضرب فكرة التنوع والحوار ومبادئ المواطنة، بل وايجاد غطاء من اجل ترحيل من تبقى من العرب داخل اسرائيل في ما يسمى بسياسة (الترانسفير).

ان مبادئ وقيم التنوع لا تتسجم مع فكرة (يهودية الدولة)، لأن دول العالم هي دول كل مواطنيها

على تنوع عقائدهم ومذاهبهم، ولا تمييز بينهم بسبب الدين او اللون او الجنس.

ان التطرف والاصولية تقود في نهاية المطاف الى الدولة العنصرية.(٤)

من جهة اخرى لا بد ونحن نتحدث في هذا المنتدى عن الأمن الثقافي، من ان نتحدث ايضاً عن قضية ذات صلة، وهي قضية الامن الغذائي ومكافحة الجوع والفقر كشرط من شروط إنجاز الامن الثقافي، فنحن نرى ان هناك ارتباطا ما بين الامن الذي يوفر الطمأنينة والعدالة كالأمن الغذائي وما بين قضيتنا الهامة المتعلقة بالأمن الثقافي.

ان انعدام الامن الشخصي والانساني وعدم توفير فرص العمل او مكافحة الفقر والمرض والبطالة وتفاقم ظاهرة انعدام الامن الغذائي وقوت الانسان امّا يشكل عقبة أمام نشر وتعميم المعرفة، وما تزخر به من قيم التنوع والتعددية والتنمية.

وعلى سبيل المثال لا الحصر وفيما يتعلق ببلدي فلسطين المحتلة، واثناء اعدادي لهذه الورقة، أعلنت مديرة برنامج الاغذية العالمي (ارتارين كوسين) ان ثلث السكان الفلسطينيين يعانون انعدام الامن الغذائي وهي - حسب تعبيرها - نسبة مرشحة للازدياد.

واضافت السيدة كوسين: لا يمكن ان نتحدث عن السلام من دون توفير الامن الغذائي.(٥)

فكيف اذاً يمكن ان نتحدث عن قيم التنوع والتعددية لهذا الانسان الجائع، وجوعه ناجم لأسباب عديدة أهمها سياسات الاحتلال.

فلا بد ان نؤكد هنا اذاً، أنّ انهاء ما تبقى من احتلالات في العالم، وفي المقدمة الاحتلال الاسرائيلي لدولة فلسطين، ومكافحة الجوع والمرض والفقر تمثل شروط نجاحنا في تحقيق الامن الثقافي للابداع والتراث والآداب والفنون.

## الهوامش:

(١) مقدمة اعلان التنوع الثقافي على موقع اليونسكو.

(٢) نص الاعلان العالمي لحقوق الانسان (المادة ٢٧) على حق الأفراد في كل مجتمع بالتمتع بحياة ثقافية والمشاركة فيها.

(٣) تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٢ وفي قرارها ٢٤٩/٥٧ أعلنت يوم ٢١ أيار / مايو يوماً عالمياً للتنوع الثقافي للحوار والتنمية.

(٤) ولعل آخر القوانين التي صادقت عليها الكنيسة بالقراءة الاولى يوم ٢٥ يونيو الماضي قانون تهجير عرب النقب المعروف باسم ("قانون "برافر-بيغن") وهو قانون عنصري يبيح للحكومة الاسرائيلية تدمير عشرات القرى غير المعترف بها في النقب وتهجير سكانها ومصادرة أراضيها.

(٥) جريدة الحياة الجديدة - السبت ٢٠١٣/٦/٢٢ على صفحتها الاولى (الرئيسة).